

صفحة	المقدمة:
٣	الباب الأول : النظرية العامة لقانون العمل
٥	الفصل الأول : طبيعة قانون العمل
٥	المبحث الأول: تعريف قانون العمل
٥	المبحث الثاني: الخصائص العامة لقانون العمل
٧	المبحث الثالث : التطور التاريخي لقانون العمل
٢٢	المبحث الرابع : أهمية قانون العمل
٣٣	الفصل الثاني : مصادر قانون العمل
٣٧	المبحث الأول : التشريع
٣٧	المبحث الثاني: أحكام الفقه الإسلامي ومبادئ الشريعة الإسلامية
٤٤	المبحث الثالث : العرف
٤٥	المبحث الرابع : قواعد العدالة
٤٦	المبحث الخامس : المصادر الحرفية
٤٧	المبحث السادس : المصادر الدولية
٤٨	الفرع الأول : منظمة العمل الدولية
٥٠	المطلب الأول : أجهزة منظمة العمل الدولية
٥٠	المطلب الثاني: القواعد الدولية للعمل
٥٢	المطلب الثالث : انضمام الأردن لمنظمة العمل الدولية
٥٣	الفرع الثاني: منظمة العمل العربية
٥٤	الفصل الثالث : نطاق تطبيق قانون العمل
٥٧	المبحث الأول: شروط سريان قانون العمل
٥٨	الفرع الأول : أن يكون العمل خاصاً
٦٣	الفرع الثاني : أن يكون العمل مأجوراً
٦٧	الفرع الثالث : أن يكون العمل تبعياً
٦٨	المطلب الأول : التبعية القانونية والتبعية الاقتصادية.
٧٠	المطلب الثاني : التمييز بين عقد العمل وغيره من العقود التي ترد على العمل
٧١	النبهة الأولى : التمييز بين عقد العمل وعقد المقاولة.
٧٧	النبهة الثانية : التمييز بين عقد العمل وعقد الوكالة.

- ٨٠ النبذة الثالثة : التمييز بين عقد العمل وعقد الايجار
- ٨١ النبذة الرابعة : التمييز بين عقد العمل وعقد الشركة.
- ٨٣ المبحث الثاني : الاستثناءات الواردة على سريان قانون العمل
- ٨٩ الباب الثاني : عقد العمل الفردي
- ٩٠ مدخل لدراسة عقد العمل الفردي
- ٩٢ الفصل الأول: انعقاد عقد العمل
- ٩٢ المبحث الأول : المراحل السابقة على إبرام عقد العمل
- ٩٢ الفرع الأول : عقد التدريب المهني
- ٩٧ الفرع الثاني: الوساطة في إبرام عقد العمل
- ١٠٠ المبحث الثاني : الحرية التعاقدية والقيود الواردة عليها.
- ١٠١ الفرع الأول : القيود الواردة على حرية العامل في العمل
- ١٠١ المطلب الأول : القيود المتعلقة بمصلحة العامل
- ١٠٨ المطلب الثاني : القيود المتعلقة بمصلحة اقتصادية عامة
- ١٠٩ المطلب الثالث : القيود الواردة لمصلحة وطنية
- ١١٢ المطلب الرابع : القيود الاتفاقية التي ترد على حرية العامل في العمل.
- ١١٣ الفرع الثالث: القيود الواردة على حرية صاحب العمل في اختيار العامل
- ١١٨ المبحث الثالث : أركان عقد العمل
- ١١٩ الفرع الأول : الرضا
- ١١٩ المطلب الأول : طرفا عقد العمل
- ١٢٤ المطلب الثاني : عقد العمل تحت شرط التجربة
- ١٣٠ المطلب الثالث: مضمون التراضي
- ١٤١ الفرع الثاني : المحل
- ١٤٢ الفرع الثالث : السبب
- ١٤٢ الفرع الرابع : الجزاء على مخالفة شروط العقد وأركانه
- ١٤٣ الفصل الثاني : آثار عقد العمل الفردي
- ١٤٤ المبحث الأول : آثار العقد بالنسبة إلى العامل
- ١٤٤ الفرع الأول : التزامات العامل
- ١٤٥ المطلب الأول : الالتزام الاصلي بتأدية العمل
- ١٥٤ المطلب الثاني : التزامات العامل الفرعية

- ١٧٠ الفرع الثاني : الجزاء على إضرار العامل بالتراملك
- ١٧١ نصيب الثاني : كسر العقد بالنسبة إلى صاحب العمل
- ١٧٢ الفرع الأول : التزامات صاحب العمل
- ١٧٣ مطلب أول : الترتيب لصاحب العمل بإداء الأجر
- ١٧٤ نية الأولى : تعريف الأجر واستحقاقه
- ١٧٥ نية الثانية : قواعد الوفاء بالأجر
- ١٧٦ نية الثالثة : قواعد عدم حماية الأجر
- ١٧٧ نية الرابعة : تقادم الأجر
- ١٧٨ مطلب الثاني : التزامات صاحب العمل الأخرى
- ١٨٨ نية الأولى : الالتزام بالتنظيم القانوني لوقت العمل
- ١٩٧ نية الثانية : التزام صاحب العمل بالإجازات
- ٢٠١ نية الثالثة : الالتزام بتوفير وسائل السلامة والخدمات الصحية والإحصائية
- ٢١٥ نية الرابعة : الالتزام بتسليم أصليات العمل وأمراض المهنة
- ٢١٨ نية الخامسة : الالتزامات عند نهاية العقد
- ٢٢٠ الفرع الثاني : الجزاء المترتب على مخالفت صاحب العمل
- ٢٢٢ الفصل الثالث : انتهاء عقد العمل الفردي
- ٢٢٣ المبحث الأول : انتهاء عقد العمل بالإرادة المنفردة
- ٢٢٣ الفرع الأول : الانتهاء المشروع للعقد بالإرادة المنفردة
- ٢٢٤ مطلب أول : سلطة الإرادة المنفردة في إنهاء العقد بإشعار
- ٢٢٥ النية الأولى : مدة الإشعار
- ٢٢٩ النية الثانية : شكل الإشعار
- ٢٢٩ النية الثالثة : بدل الإشعار
- ٢٢٩ النية الرابعة : أثر الإشعار
- ٢٣١ مطلب الثاني : حالات الانتهاء المشروع للعقد بالإرادة المنفردة دون إشعار
- ٢٣١ النية الأولى : الحالات الخاصة بصاحب العمل في إنهاء العقد دون إشعار
- ٢٤١ النية الثانية : الحالات الخاصة بالعامل في إنهاء العقد دون إشعار
- ٢٤٩ الفرع الثاني : الانتهاء غير المشروع للعقد بالإرادة المنفردة (الإنهاء التعسفي)
- ٢٤٩ مطلب الأول : معيار الانتهاء غير المشروع للعقد
- ٢٤٩ النية الأولى : معيار الانتهاء غير المشروع للعقد من قبل صاحب العمل
- (معيار الفصل التعسفي).

٢٥٥	النبذة الثانية: معيار الانهاء غير المشروع للعقد من قبل العامل.
٢٥٦	المطلب الثاني: إثبات الفصل التعسفي.
٢٥٧	المطلب الثالث: نتائج الانهاء غير المشروع للعقد
٢٥٧	النبذة الأولى: نتائج الانهاء غير المشروع للعقد من قبل صاحب العمل
٢٦٣	النبذة الثانية: نتائج الانهاء غير المشروع للعقد من قبل العامل
٢٦٤	المبحث الثاني: انتهاء عقد العمل لأسباب غير ارادية (انفساخ العقد)
٢٦٧	الباب الثالث: عقد العمل الجماعي
٢٦٨	الفصل الأول: أحكام عقد العمل الجماعي
٢٦٨	المبحث الأول: ماهية عقد العمل الجماعي
٢٦٨	الفرع الأول: تعريف عقد العمل الجماعي
٢٧٠	الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لعقد العمل الجماعي
٢٧٣	المبحث الثاني: انعقاد عقد العمل الجماعي
٢٧٣	المطلب الأول: الرضا
٢٧٣	النبذة الأولى: أطراف العقد
٢٨١	النبذة الثانية: تراضي الطرفين
٢٨١	المطلب الثاني: محل العقد
٢٨٢	المطلب الثالث: الأركان الشكلية للعقد
٢٨٣	المبحث الثالث: آثار عقد العمل الجماعي
٢٨٤	الفرع الأول: آثار عقد العمل الجماعي من حيث الأشخاص
٢٨٤	المطلب الأول: الأطراف الاصيليون
٢٨٥	المطلب الثاني: العمال المشمولون في حالة انسحابهم من النقابة
٢٨٦	المطلب الثالث: شمول العقد لغير اعضاء النقابة أو المجموعة
٢٨٦	المطلب الرابع: شمول العقد لغير أطرافه أو خلفائهم بشروط خاصة
٢٨٧	الفرع الثاني: آثار عقد العمل الجماعي من حيث الموضوع
٢٨٨	المبحث الرابع: الجزاء على مخالفة أحكام عقد العمل الجماعي
٢٩٠	المبحث الخامس: انقضاء عقد العمل الجماعي
٢٩١	الفصل الثاني: النزاعات العمالية الجماعية
٢٩١	المبحث الأول: مضمون النزاع العمالي الجماعي
٢٩١	الفرع الأول: التعريف بالنزاع العمالي الجماعي

٢٩٣	الفرع الثاني : وسائل التعبير عن النزاع العمالي الجماعي
٢٩٣	العطب الأول : المظاهر العادية للنزاع العمالي الجماعي
٢٩٤	العطب الثاني : المظاهر غير العادية للنزاع العمالي الجماعي
٢٩٤	النبتة الأولى : الاضراب
٣٠٠	النبتة الثانية : الإغلاق
٣٠١	البحث الثاني : وسائل تسوية النزاعات العمالية الجماعية
٣٠٣	الفرع الأول : التوفيق
٣٠٣	العطب الأول : مرحلة مندوب التوفيق
٣٠٤	العطب الثاني : مرحلة مجلس التوفيق
٣٠٩	الفرع الثاني : الوسيلة القضائية لحل النزاع (المحكمة العمالية)
٣٠٩	العطب الأول : تشكيل المحكمة العمالية
٣١٠	العطب الثاني : واجبات المحكمة العمالية وصلاحياتها
٣١١	العطب الثالث : قرار المحكمة ومدى إلزاميته
٣١٥	المراجع :